مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية – جامعة بابل

أثر المعنى في توجيه المسائل النحوية الخلافية

م . م . علاء حسن موسى حسن
وزارة التربية/ مديرية تربية بابل

The effect of meaning in guiding controversial grammatical issues

M . M . Alaa Hassan Musa Hassan
Ministry of Education/Babylon Education Directorate
alasafaa0@gmail.com

Abstract:

This research deals with the effect of meaning in directing controversial grammatical issues. Grammarians have given meaning great importance when creating their grammatical rules, and it has played a major role in directing differences between grammarians. Based on that, the research initially showed the concept of the issue in language and terminology, the reasons for grammatical disagreement and its nature, then the importance of meaning and its position in grammatical studies since ancient times were discussed, so that the research moves to presenting applied models that show the effect of meaning in directing grammarians' disagreements in some issues and how to rely on meaning in interpreting some grammatical phenomena. The research reached a number of results, the most important of which is that the issue is an issue based on principles and pillars and may be the result of proof, and therefore it was natural for disagreement to occur due to the difference in the researchers' approaches to it.

Keywords: (meaning, grammatical issues, Quranic readings, parsing).

الملخص:

تناول هذا البحث الحديث عن أثر المعنى في توجيه المسائل النحوية الخلافية، فقد أولى النحويون المعنى أهمية كبيرة عند وضع قواعدهم النحوية، و كان لهم دورلإ كبيرٌ في توجيه الخلافات بين النحويين، و انطلاقًا من ذلك فقد بيَّنَ البحثُ بدايةَ مفهومِ المسألةِ في اللغة و الاصطلاح، و أسباب الخلاف النحوي و طبيعته، ثم جرى الحديث عن أهمية المعنى و مكانته في الدراسات النحوية منذ القديم، لينتقل البحثُ إلى عرض نماذج تطبيقية تبين أثر المعنى في توجيه خلافات النحويين في بعض المسائل و كيفية الحمل على المعنى في تفسير بعض الظواهر النحوية، و قد توصل البحث إلى جملة من النتائج من أهمها أن المسألةَ قضيةٌ تقومُ على أصولٍ

و أركانٍ و قد تكونُ نتيجةٌ لبرهان، و لذا كان من الطبيعي أنْ يَحْدُثَ خلافٌ تَبَعًا لاختلاف مناهِجِ الباحثينَ فيها.

الكلمات المفتاحية: (المعنى، المسائل النحوية، القراءات القرآنية، الاعراب).

مقدمة:

إنَّ وظيفةَ اللُّغةِ هي تحقيقُ التواصل والاتصال بين الأفراد والمجتمعات عن طريق تحقيق الغاية في الإفهام، إذ تتحقق الغاية من الكلام بتحقق فائدته، وهذه الفائدة لا تتحصل إلا عن طريق صحة المعنى المراد إيصاله، و لذلك كان وضوح المعنى وتحقيق الفائدة غاية الدرس النحوي، و من هنا حظي المعنى بنصيبٍ وافرٍ من الدراساتِ، و تجلَّى اهتمامُ القدماء والمحدثين به من خلال المعايير التي وظفوها في التحليل النحوي لفهم أساليب الكلام.

ومن أجلِ تحقيقِ هذه الغايةِ لجأَ النحويون إلى التعليل والتأويل في المسائل التي رَأُوا أنَّها لا تحقّق المعنى المراد ببنيتها الظاهرية، فكان اتباعُ النُّحاةِ لهذهِ الآلياتِ دلالةً واضحةً على ارتباطها بالمعنى الذي كان يؤدي المهمة الأساسية في الفصل في كل خلاف، ليكون النظر إليه ومراعاته مقدمًا على الصناعة النحوية.

وجاء هذا البحث للحديثِ عن دورِ المعنى في الترجيحِ بينَ الآراءِ المتعددةِ في بعضِ المسائلِ النحويةِ التي اختلف النحاة في توجيهها، إلى جانب أهمية المعنى في ترجيح الوجه الإعرابي الذي يناسبه، مع دراسة المعايير والأسس التي وضعها النحاة لضبط الآليات المرتبطة بتوجيه المعنى ولا سيما التعليل والتأويل للحفاظ على اطراد القواعد النحوية، فقدْ تناول البحث في المبحث الأول منه الحديث عن مفهوم المسألة من حيث اللغة والاصطلاح، كما ذكر الخلاف النحوي وأسبابه وطبيعته من حيث تعلقه بالأصول النحوية والعامل النحوي والعلة النحوية.

أما المبحث الثاني: فكانَ تطبيقيٌّ للحديث عن دور المعنى في توجيه المسائل النحوية الخلافية، عبر الحديث عن صلة المعنى بآليات التأويل والتعليل، وأثر التقدير النحوي فيهما، وصلتهما بالمعنى.

المبحث الأول: المسألة النحوية والخلاف النحوي

أولًا: المسألة النحوية:

المسألة في اللغة من مادة سأل، يقال: ((سأله كذا وعن كذا وبكذا، بمعنى، سُؤَالًا وسآلةً ومسألة وتسآلًا، والأمر: سلْ واسألْ، ويقال: سال يسال، كخاف يخاف، وهما يتساولان، وتساءلوا بمعنى سأل بعضهم بعضًا))[١].

وتعني المسألة في اللغة السؤال أو السؤول أو مكان السؤال[٢].

أما من حيث الاصطلاح، فالمسألة هي: ((قضيةٌ نظريةٌ في الأغلبِ تَتَأَلَّفُ منها حجتها، وهي مبانيها التصديقية، وقد تكون ضرورية محتاجة إلى تنبيه، وأما ما لا خفاء فيه فليس من المسألة في شيء، والمراد: القضية الكلية التي تشتمل بالقوة على أحكام تتعلق بجزئيات موضوعها))[٣].

وتختلف القضية النظرية باختلاف العبارات، فهي التي قد يسأل عنها ويتم طلب الدليل على إثباتها في العلم، وهي تسمى مسألة من حيث إنها يسأل عنها، و تسمى مطلبًا من حيث يطلب حصولها. وتسمى نتيجة من حيث تستخرج من البراهين، و تسمى أصولًا من حيث يبنى عليها الشيء، وتسمى قاعدة من حيث كونها منطبقة على جزئيات موضوعها وتتعرف منها أحكامها، كما تسمى مقدمة وقضية من حيث تتألف منها الحجة، و أخيرًا يطلق عليها اسم الخبر من حيث إنها تكون محتملة للصدق والكذب[٤].

وقد نَشَأَ الخلافُ في المسائلِ النحويةِ مع وضعِ القواعدِ ووضع الأصول النحوية، من خلال تتبع النحاة لكلام الشعراء والقراءات القرآنية، إلى جانب ظهور خلافات بين النحاة لأسباب متعددة.

ثانيًا: أسباب الخلاف النحوي وطبيعته:

كانت هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى ظهور المسائل الخلافية بين النحاة وساهمت في تطورها، ومن أهم هذه الأسباب:

١- مَصْدَرُ المادة اللغوية:

اختلفَ النحاةُ و اللغويون في تحديدِ المادةِ اللغويةِ المعتمدةِ في وضعِ قواعدِ النحوِ العربي، بسبب اتساع الرقعةِ الجغرافيةِ التي تَتَكَلَّمُ باللغةِ العربيةِ، فألزموا أنفسهم بقوانين صارمة يقيسون عليها الفصيح من غير الفصيح، فقادهم ذلك إلى اعتماد لهجات عربية وإهمال كثير منها، مما أدى إلى الاختلاف بين النحاة في عملية الاستقراء والاستنتاج، إلى جانب أن الظواهر قليلة الشيوع والاستعمال كانت مدعاة لاختلاف هؤلاء النحاة في النظرة إليها، لأن النحاة واللغويين لم يقفوا على المادة المدروسة كلها[٥].

٢- تطور المادة اللغوية:

يُعَدُّ إغفالُ العاملِ الزمني أحد أسبابِ الخلافِ بين النحويين وعاملًا من عوامل التشعيب في قواعد اللغة وأحكامها، نظرًا لما لحق ألفاظ اللغة والظواهر النحوية من تطور في المدة السابقة على استقراء المادة اللغوية، كالتغيير الذي لحق أسماء الأفعال والأصوات، مما أدى إلى حصول جدل بين النحاة فيها نشأ عنه خلاف نحوي عميق[٦].

٣- نظام الجملة ومرونة التركيب:

منح نظام الجملة في اللغة العربية المتكلم حرية كبيرة في التعبير، و يعود في ذلك إلى حسه اللغوي وطبعه الفطري، فقدّم وأخر وحذف وأضمر من دون الخضوع لنظام صارم يقيده، ويرجع لهذا الأمر مسائل خلافية مرتبطة بالتركيب اللغوي، كالخلاف في جواز تقديم بعض الكلمات، و الخلاف الحاصل في تقديم الخبر على المبتدأ في نحو قولنا: قائم زيد، وقولنا: في الدارِ عمرو، حيث أجازه البصريون مستدلين بأدلة من السماع والقياس، بينما منعه الكوفيون؛ لأن فيه إضمارًا قبل الذكر[٧].

٤- اختلاف مناهج النحاة:

وهو سبب آخر من أسباب الخلاف في المسائل النحوية، فبينما اعتمد البصريون على القياس في كلام العرب الفصحاء، والإكثار من التأويل والتقدير[٨]، فقد عَمَدَ الكوفيون إلى قبول كل ما ورد عن العرب، فإنهم ((لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلًا وبوبوا عليه))[٩]، إلى جانب اختلاف النحاة واجتهادهم في استنباط العلل متأثرين بالفلسفة التي غلبت على تفكيرهم، وأبعدت تأويلاتهم عن روح اللغة[١٠].

تلك كانت أبرز أسباب الخلاف النحوي في المسائل النحوية، وقد تعددت طبيعة هذا الخلاف بين النحاة:

١- هناك خلافٌ بين النحاة في بعض المسائل النحوية المتعلقة بالأصول النحوية، وهو خلاف ناجم عن خلافهم في القياس على شاهد واحد مسموع، ومن أمثلةِ ذلك اختلافهم في تقديم الخبر على المبتدأ، فقد أجاز البصريون تقديم الخبر على المبتدأ في نحو: قائمٌ زيدٌ، واحتجوا بالسماع، فقد قالت العرب: تميمي أنا[١١]، بينما منع الكوفيون هذا التقديم بالاعتماد على القياس، حيث قاسوا: قائمٌ زيدٌ، على قولهم: أبوه قائمٌ زيدٌ، ((لأنك إذا قلت (قائمٌ زيدٌ)، كان في قائم ضمير زيد، وكذاك إذا قلت (أبوه قائمٌ زيدٌ)، كانت الهاء في أبوه ضمير زيد، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب ألا يجوز تقديمه عليه))[١٢].

وقد رَدَّ البصريون حجةَ الكوفيين بأن الخبر وإن كان مقدمًا في اللفظ إلا أنه متأخر رتبة، فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار[١٣].

٢- وهناك مسائلٌ خلافيةٌ ارتبطت بمسألة العامل النحوي، ومن ذلك الخلاف بين البصريين والكوفيين في رافع المبتدأ ورافع الخبر، فالكوفيون يرون أن المبتدأ والخبر مترافعان، في حين ذهب نحاة البصرة إلى أن رافع المبتدأ عامل معنوي هو الابتداء، واختلفوا أنفسهم في رافع الخبر، فذهب

بعضهم إلى أن الخبر مرفوع بالابتداء أيضًا، وقال آخرون منهم إن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معًا[١٤].

٣- وهناك مسائل خلافية مرتبطة بالعلة النحوية، من مثل خلافهم في علة بناء (الآن)، حيث ذهب بعض الكوفيين إلى أنه بني لأنه منقول من فعل ماض هو (آن) بمعنى حان، فبقي على بنائه[١٥].

وذهب آخرون إلى أنه مبني لتضمنه معنى الإشارة[١٦]، وقيل لوقوعه في أول أحواله بالألف واللام فخالف الأسماء وأشبه الحروف[١٧]، وقيل لمشابهته الحرف في ملازمته وضعًا واحدًا[١٨]، وقيل غير ذلك.[١٩]

تلك كانت أهم النقاط المرتبطة بالمسألة النحوية والخلاف النحوي في المسائل بين النحاة من خيث أسبابها وطبيعتها، لأُبَيّن بعد ذلك دور المعنى في توجيه هذه المسائل الخلافية وأثره في الترجيحِ الإعرابي.

المبحث الثاني: المعنى والتوجيه النحوي في المسائل الخلافية

أولًا: اهتمام النحويين بالمعنى:

نال المعنى اهتمامًا واضحًا من النحاة في تدوينهم قواعد النحو العربي، ويبدو لنا ذلك من أول كتاب نحوي وصل إلينا وهو كتاب سيبويه، ذلك أن سيبويه في كتابه وإنْ كان يتكلم في النحو ويفصل في أبوابه، إلا أنه ((قد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني))[٢٠].

ومن ذلك ما وجدتَهُ في كتاب سيبويه، يقول في باب اللفظ للمعاني: ((اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين))[٢١].

ومن أمثلة اهتمام سيبويه (ت ١٨٠هـ) بالمعنى ما ذكره عند حديثه عن عدم جواز مجيء اسم كان وخبرها نكرتين، فقال: ((وإذا قلت: كانَ رجلٌ ذاهبًا، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت: كان رجل من آل فلان فارسًا، حسن، لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله، ولو قلت: كان رجل في قوم عاقلًا، لم يحسن، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح))[٢٢].

وقد تابع النحويون سيبويه في عنايتهم بالمعنى. فقدْ خصَّصَ ابن جني عقد في خصائصه بابًا للرد على من ادعى أن العرب اعتنت باللفظ أكثر من عنايتها بالمعنى، يقول فيه: ((وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها....فإنّ المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرًا في نفوسها))[٢٣].

ويبدو الحديث عن اهتمام النحويين بالمعنى في قواعدهم وتوجيهاتهم للمسائل النحوية حديثًا واسعًا، ولذلك فإن تبيينه سيكون عن طريق ما يعرضه هذا البحث من مسائل تطبيقية تبين أثر المعنى في توجيه المسألة النحوية الخلافية.

ثانيًا: نماذج تطبيقية لأثر المعنى في التوجيه النحوي:

اتبع النحاة في مراعاة المعنى في توجيه المسألة النحوية أساليب عدة من أهمها:

١- الإعراب:

إن الفهم الصحيح لكلام العرب لا يتم إلا عن طريق الإعراب الذي يبين المعنى ويكشف ما خفي من أسرار التعبير، وقد أعلى النحاة واللغويون من شأنه حتى صار مزية من مزايا العربية، فقالوا: ((ولها الإعراب الذي جعله الله وشيًا لكلامها وحلية لنظامها، وفارقًا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما، إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب، ولو أن قائلًا قال: هذا قاتلٌ أخي بالتنوين، وقال آخر: هذا قاتلُ أخي بالإضافة، لَدَلَّ التنوين على أنه لم يقتله، ودل حذف التنوين على أنه قد قتله))[٢٤].

ويرتبط تغير المعنى بتغير الإعراب، وما أمثلة هذا التغير ما قيل في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[٢٥]، فقد قرئت قراءات متنوعة تنوعت معها الحالة الإعرابية ليتنوع المعنى تبعًا لها، فقد قرئت كلمة: حمالة بالرفع، وتوجيهها أن الله سبحانه وتعالى أخبر عن امرأة أبي لهب بهذا الوصف، وهو حمل الحطب الذي فُسِّر على الحقيقة بحمل حزم الحطب والشوك الذي كانت ترميه في طريق النبي الكريم صلى الله عليه وسلم[٢٦].

وقُرئت كلمة "حمالة" بالنصب مع الإضافة، أي من غير تنوين، وتوجيه هذه القراءة أن هذه المرأة مذمومة بهذه الصفات التي اشتهرت بها، فليس المراد الإخبار عن صفاتها، ولكن المراد ذمها وشتمها، فجاءت الصفة للذم وليس للتخصيص[٢٧].

وقُرِئت كلمة "حمالة" بالنصب مع التنوين، وتوجيه هذه القراءة أن "حمالة" حال، والمراد بها هنا الاستقبال، فقد ذكر المفسرون أنها تحمل يوم القيامة حزمة من الحطب كما كانت تحمل الحطب في الدنيا[٢٨].

فالإعراب هو المبين للمعاني، ويتم التوجيه النحوي وفق ما تقتضيه الصناعة النحوية، إلا أنه قد يحصل تعارض بين المعنى والإعراب، وهو مظهر مهم من مظاهر الإشكال في قضية الإعراب، وقد نبه إليه النحاة وأوضحوا السبيل إلى التخلص منه وفاضلوا بين المعنى والصناعة، ذلك أنك ((تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب[٢٩].

قد يحصل نوع من التجاذب بين اللفظ والمعنى، أي بين ما تقتضيه الصناعة النحوية والمعنى، ومن الأمثلة على هذا التجاذب بين المعنى والصناعة ما نجده في أقوال النحاة والمفسرين في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ * فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾[٣٠].

وذكر المفسرون أن المراد من الرجع هو البعث بعد الموت، والمعنى على ذلك: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فيتعلق: "يوم" بـ "رجع"، إلا أن هذا المعنى وهذا التقدير يعترضه مانع صناعي وهو الفصل بين الظرف وما تعلق به، وهو خبر إن "قادر". ولذا نراهم قدروا متعلقًا آخر من لفظ: رجع، فقالوا: إنه على رجعه لقادر يرجعه يوم تبلى السرائر[٣١].

وقيل: لا يجوز أن يتعلق "يوم" بـ "قادر"، لأن ذلك ينجم عنه إشكال معنوي، فقدرة الله سبحانه وتعالى على الرجع لا يجوز أن تكون محددة بيوم[٣٢].

وعَلَّقَ بعضُ النحاةِ بـ "قادر"، فذكر المفسرون أنه: ((إذا تؤمل المعنى وما يقتضيه فصيح كلام العرب، جاز أن يكون العامل "قادر"، وذلك أنه قال: إنه على رجعه لقادر، أي: على الإطلاق أولًا وأخيرًا وفي كل وقت، ثم ذكر تعالى وخصص من الأوقات الوقت الأهم على الكفار، لأنه وقت الجزاء والوصل إلى العذاب ليجتمع الناس إلى حذره والخوف منه))[٣٣].

ورأى بعض النحويين أن يوم يتعلق بـ "ناصر" في الآية التي تليها، والمراد: فما للإنسان من قوة يرد عن نفسه بها ولا ناصر ينصره يوم تبلى السرائر، وقد رُدَّ هذا التوجيه كذلك بمانع صناعي، ذلك أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، وكذلك إن ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها على المشهور[٣٤].

ومما سبق نجد أنه لما حصل تعارض بين المعنى والصناعة النحوية كانت مراعاة المعنى هي الأولى ليتم توجيه الإعراب وفق ما يقتضيه المعنى.

ومن ذلك أيضًا ما ذكره النحاة والمفسرون في توجيه قول الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[٣٥]، فقد ورد في كلمة "كل" قراءتان: الرفع والنصب[٣٦]، وذكر ابن جني أن قراءة الرفع هي الأرجح، فقال: ((والرفع هنا أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب، وذلك أنه من مواضع الابتداء.....وهو مذهب سيبويه والجماعة، وذلك لأنها جملة وقعت في الأصل خبرًا عن مبتدأ في قولك: (نحن كلّ شيء خلقناه بقدر)، فهو كقولك: (هندٌ زيدٌ ضربها)، ثم تدخل إنّ فتنصب الاسم، ويبقى الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر"[٣٧].

فابن جني يرفع كلمة "كل" في الآية الكريمة على الابتداء على لغة من رفع: عبدُ الله ضربته، وتكون جملة "خلقناه" خبرها ، وشبه الجملة متعلقة بمحذوف حال.

ويحتمل الرفع وجهًا آخر، فتكون "كلّ" مبتدأ، وجملة "خلقناه" صفة لشيء، وشبه الجملة خبر "كل" ولا تتعلق بـ "خلقنا"، ويكون التقدير: كل شيء مخلوق لنا بقدر، وهذا يقتضي الخصوص في المخلوقات فلا يفيد العموم[٣٨].

وقراءة النصب هي قراءة الجمهور[٣٩]، وقد رجح الكثيرون نصب "كل" لسببين:

السبب الأول: لئلا يتوهم أن الفعل المشتغل بالضمير صفة[٤٠].

والسبب الثاني: أن "إنّا" عند الكوفيين يطلب الفعل، فهي أولى به[٤١].

ويكون التقدير في قراءة النصب: إنا خلقنا كلّ شيء خلقناه بقدر، فخلقناه تأكيد وتفسير لخلقنا المضمر الناصب لكل، وعند حذفه وإظهار الفعل يصبح التقدير: إنّا خلقناه كلّ شيء بقدر، وجملة خلقناه ليست صفة لشيء، لأن الصفة والصلة لا يعملان فيما قبل الموصوف ولا الموصول، ولا يكونان تفسيرًا لما يعمل فيما قبلها، وهكذا تكون جملة خلقناه تفسيرًا للمضمر الناصب لكل، ويفيد بذلك معنى العموم[٤٢].

فلما أفادت قراءة النصب عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدر، كانت هذه الفائدة المعنوية لا توازيها الفائدة اللفظية في قراءة الرفع، لذلك عدلوا عن قراءة الرفع إلى النصب لمجيء المعنى واضحًا، فلما اجتمع للكوفيين تقدم عامل النصب اقتضى ذلك إضمار فعل مع إفادة معنى العموم والخروج عن الشبه، كان النصب عندهم أولى من الرفع[٤٣].

وقد رأى البصريون أن الرفع أجود لأنه لم يتقدمه ما يقتضي إضمار ناصب[٤٤]، فالبصريون راعوا مقتضى الصناعة النحوية وأهملوا جانب المعنى الذي أفادته قراءة النصب.

ووجه بعض النحاة قراءة النصب توجيهًا آخر، فذكروا أن "كل" بدل اشتمال من اسم إنّ، لأن الله سبحانه وتعالى محيط بمخلوقاته، فيكون التقدير: إنّ كلّ شيء خلقناه بقدر، ويكون قوله سبحانه

خلقناه صفة لشيء، وبقدر خبر إن[٤٥]، وبذلك تمت مراعاة المعنى مع مراعاة جانب الصناعة النحوية التي ترى أن عدم التقدير أولى.

فمراعاة المعنى في هذه الآية الكريمة رجحت قراءة النصب، وإننا نجد أنه في القرآن الكريم وفي موضع قريب من الموضع السابق في السورة نفسها الصيغة نفسها والراجح فيها قراءة الرفع لأن المعنى يستوجب ذلك، في حين يؤدي النصب إلى فساد المعنى، وذلك في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[٤٦].

ولم يختلف القراء في هذه الآية الكريمة في قراءة "كل"، بل الجميع مجمعون على قراءة الرفع، ولم يذكر أحد قراءة النصب، والسبب في ذلك يعود إلى أن نصب "كل" في هذا الموضع يجعل التقدير: فعلوا كلّ شيء في الزبر، فيفيد بذلك العموم، وأنهم فعلوا كل شيء موجود في الزبر، وهذا خلاف الواقع، إذ في الزبر أشياء كثيرة لم يفعلوها، فتكون كل مبتدأ، والفعل المتأخر "فعلوه" صفة لـ "كل"، أو لـ "شيء"، و"في الزبر": خبر "كل"، وبناء على ذلك يكون المعنى: كلّ شيء فعلوه هم ثابت في الزبر[٤٧].

٢- الحمل على المعنى:

يقصد بالحمل على المعنى: ((أن يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو في لفظه أو فيهما))[٤٨]، كما يعرف بأنه: ((تخريج الشيء وبيانه وتفسيره بمراعاة معنى ملحوظ فيه، غير ظاهر في لفظه))[٤٩].

ومن صور الحمل على المعنى ما نجده في حديث النحويين في قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾[٥٠].

وموطن الخلاف بين النحويين في الآية الكريمة أن الأصل هو أن يتناسب الضمير مع ما يعود إليه. إلا أن الضمير في (يرضوه) جاء مفردًا بينما المرجع مثنى وهو الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم، وقد كان للنحاة والمفسرين في هذه المسألة مجموعة من الآراء نذكر منها:

١- يرى سيبويه أن أصل الكلام جملتان، وحذفت الجملة الأولى لدلالة الجملة الثانية عليها، وتقدير الكلام: والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه، والضمير عند سيبويه عائد إلى رسوله، لأنه أقرب الاسمين إليه والخبر عن الله عز وجل محذوف لدلالة ما بعده،[٥١] ورأى آخرون أن الضمير أفرد وهو عائد إلى واحد من المبتدأين، فإن شئت أعدته إلى اسم الله تعالى، وإن شئت أعدته إلى رسوله، ويقدر خبر للآخر[٥٢].

٢- يرى بعض النحاة أن الكلام فيه تقديم وتأخير، وأصل الكلام: الله أحق أن يرضوه ورسوله، فالضمير في "يرضوه" عائد إلى لفظ الجلالة، ويقدر خبر لرسوله بدلالته[٥٣]، واعترض على هذا الرأي بالرأي الأول لأن في الأول مراعاة الأقرب في الإخبار مع مراعاة عدم الفصل بين المبتدأ والخبر[٥٤].

٣- رأى بعض المفسرين أن الآية القرآنية تتحدث عن إيذاء المنافقين للنبي صلى الله عليه وسلم حيث كانوا يؤذونه بالكلام، ولذلك فقد خص النبي الكريم في هذه الآية، ((فكان ذكر الله تعالى تعظيمًا له وتمهيدًا، فلذا لم يخبر عنه، وخص الخبر بالرسول))[٥٥]، وبذلك فإن الضمير مفرد لأنه عائد إلى الرسول الكريم فقط.

٤- رأى بعض المفسرين أن إفراد الضمير مع أنه يعود إلى المثنى يبدو مناقضًا للقواعد النحوية من حيث الظاهر، إلا أنه في الحقيقة لا تناقض فيه، ذلك لأن ((الضمير في يرضوه موضوع موضع اسم الإشارة الذي يشار به إلى الواحد والمتعدد بتأويل المذكور، وإنما أفرد تأدبًا لئلا يجمع بين الله تعالى وغيره في ضمير تثنية))[٥٦].

٥- رأى بعض النحاة والمفسرين أنه لا تفاوت بين رضا الله تعالى ورضا رسوله الكريم، لأن إرضاء الرسول الكريم إرضاء لله تعالى، بدليل قوله سبحانه: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ۖ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾[٥٧]، وقد رجح بعضهم هذا الرأي على اعتبار أن السياق والمعنى الدلالي يكشف بوضوح عن الغرض من إفراد الضمير من خلال حمله على المعنى[٥٨]، وبذلك يكون إرضاء الله تعالى ورسوله في حكم أمر واحد، وهذا من بلاغة القرآن الكريم وإعجازه الذي يدفع القارئ إلى البحث والكشف عن المعنى.

ويعد التضمين أحد صور الحمل على المعنى، لكنه يختلف عنه في أن التضمين هو: ((حمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة))[٥٩]، أو هو: ((إشراب لفظ معنى لفظ وإعطاؤه حكمه لتؤدي الكلمة مؤدى كلمتين))[٦٠].

ومن صوره ما ورد في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٦١].

وموضع الشاهد في الآية الكريمة هو الفعل نصر، فقد ذكر بعض النحاة أن الفعل نصر مطاوعه انتصر، فتعدى الفعل تعدية ما طاوعه[٦٢]، في حين ذهب نحاة آخرون إلى أن الفعل نصرناه ضمّن معنى: نجيناه ومنعناه، فتعدى تعديتهما[٦٣]، ومثله قول الله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ لَكُمُ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ظَاهِرِينَ فِي الْأَرْضِ فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ إِنْ جَاءَنَا ۚ قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ وَمَا

أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾[٦٤]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنْتَصِرًا﴾[٦٥]، وقوله جل وعز: ﴿وَيَا قَوْمِ مَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ طَرَدْتُهُمْ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾[٦٦].

فأفاد التضمين من معنى النصر الذي يتمثل في إعانة المظلوم وحسن المعونة والانتقام، إضافة إلى ما يحمله معنى الفعل منع من النصر والحماية والإحاطة، فيكون المعنى: لقد نصر الله نبيه نصرًا قويًا وانتقم من الكفار بإغراقهم ولم يبق منهم أحدًا، ونجى الله تعالى نبيه نوحًا بمنع الكافرين من إيذائه [٦٧].

ومن ثمَّ فقد منح التضمين المعنى حرية التصرف في الكلام، فيصرفه بحسب ما يؤثره عليه ويجده منسجمًا مع السياق.

وإذا كان للتضمين أثر كبير في توجيه المعنى، فإنه له أيضًا أثرًا كبيرًا في اختيار الألفاظ المؤدية للمعاني والمتوافقة معها، لتكون العبارة موجزة متضمنة المعاني المراد الوصول إليه بأقصر الألفاظ، ومن ذلك ما نجده في قول الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَٰذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾[٦٨].

إن الفعل عكف يتعدى بـ: "على" وليس باللام، بدليل قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰ أَصْنَامٍ لَهُمْ ۚ قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾[٦٩].

إلا أن قوله سبحانه "عاكفون" قد تضمن معنى عابدين الذي يتعدى باللام، بدليل قوله سبحانه في الآية التالية التي تمثل جوابهم: ﴿قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ﴾[٧٠].

ومن أسرار هذا التضمين أن الله سبحانه وتعالى لما عبر عن عبادتهم بالعكوف الذي يفيد الانكباب الدائم المستمر على الشيء، والمداومة عليه فكأنهم يعبدونه، وهو دليل على تقليدهم الأعمى لآبائهم، والقصد من التعبير عن عبادتهم لها بالعكوف عليها تنفيرهم من عبادتها، وتوبيخ على ملازمتهم وعبادتهم ما لا يضر ولا ينفع، وتعلقهم بعبادة تماثيل صنعوها بأيديهم[٧١].

وبذلك نجد أهمية التضمين وارتباطه بالحمل على المعنى لما له من أثر كبير في زيادة المعنى وضوحًا وجلاء مصورًا حال الكافرين، وقد انكبوا على تعظيم ما لا يستحق التعظيم.

خاتمة ونتائج البحث:

تناول البحثُ الحديثَ عن أثر المعنى في توجيه المسائل النحوية التي وقع فيها اختلاف بين النحويين، وقد توصل البحث إلى نتائج من أهمها:

١- تُعَدُّ المسألةُ قضية تقوم على أصول وأركان وقد تكون نتيجة لبرهان، ولذا كان من الطبيعي أن يحدث خلاف تبعًا لاختلاف مناهج الباحثين فيها.

٢- تنوعت صور الخلاف في المسائل النحوية بين النحويين، فقد يكون الخلاف حول الأصول النحوية، وقد يكون مرتبطًا بالفروع، وقد يكون مرتبطًا بتوابع الفروع.

٣- نالت قضية المعنى اهتمامًا بالغًا من النحويين وإن لم يبد ذلك في تنظيرهم للمسائل النحوية أحيانًا، إلا أنه كان واضحًا في معالجتهم للمسائل النحوية.

٤- تعد مسألة الإعراب من أهم الأساليب التي اتبعها النحاة في إبراز صورة المعنى في التركيب النحوي، والذي كان له أكبر الأثر في ترجيح الأوجه الإعرابية.

٥- تعد مسألة الحمل على المعنى من أبرز الصور التي تبدو فيها مراعاة النحويين للمعنى وتقديمه على الجانب اللفظي، وقد بدا ذلك عن طريق النماذج التي ذكرها البحث.

الهوامش:

[١] – الفيروزابادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005، مادة سأل، ص1012.

[٢] – ينظر: الكفوي، أبو البقاء، الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998، ص857.

[٣] – الكليات، ص857.

[٤] – الكليات، ص713.

[٥] – ينظر: الحلواني، محمد خير، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، 1970، ص64.

[٦] – ينظر: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، ص65-68.

[٧] – ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، 1982، 302/1.

[٨] – الخثران، عبد الله، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص213.

[٩] –الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987، ص207.

[١٠] –الطويل، السيد رزق، الخلاف بين النحويين دراسة، تحليل، تقويم، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1984، ص82-83.

[١١] –ينظر: الرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1996، 301/1. السامرائي، فاضل، معاني النحو، شركة العاتك للطباعة والنشر، القاهرة، ط2، 2003، 139/1.

[١٢] –الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، مطبعة السعادة، مصر، 1961، المسألة التاسعة، 1/ 92.

[١٣] –العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، 1995، 142/1.

[١٤] –ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الخامسة، 44/1.

[١٥] –الفراء، معاني القرآن، تح: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، 1983، 467/1.

[١٦] –الزجاجي، أبو القاسم، اللامات، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، 1985، ص56.

[١٧] –ابن يعيش، شرح المفصل، تصحيح وتعليق جماعة من العلماء، المطبعة المنيرية، مصر، دت، 103/4.

[١٨] –شرح الرضي على الكافية، 230/3.

[١٩] –ينظر: الفارسي، أبو علي، الإغفال، تح: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2003، 324/2. السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1979، 136/2.

[٢٠] –الشاطبي، أبو إسحق، الموافقات، تح: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار ابن عفان، السعودية، 5 , 1997/ 54.

[٢١] –سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، 24/1.

[٢٢] –الكتاب، 54/1.

[٢٣] –ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الهدى، دت، 215/1.

[٢٤] – الأنباري، أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، 1985، ص19.

[٢٥] –المسد، 4.

[٢٦] – القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2006، 22/ 552.

[٢٧] –الجامع لأحكام القرآن، 22/ 553.

[٢٨] –السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دت، 145/11.

[٢٩] –الخصائص، 255/3.

[٣٠] –الطارق، 8–10.

[٣١] – الأنباري، أبو البركات، البيان في غريب أعراب القرآن، تح: طه عبد الحميد طه، دت، 507 / 2.

[٣٢] –البيان في غريب أعراب القرآن، 507 / 2.

[٣٣] – ابن عطية، المحرر الوجيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت. 2001، 5/ 466.

[٣٤] –المحرر الوجيز، 5/ 466.
[٣٥] – القمر، 49.
[٣٦] – الكشاف، 664/5.
[٣٧] – المحتسب، 2/ 300.
[٣٨] – ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، 2/. 407
[٣٩] – البحر المحيط، 48/10
[٤٠] – الدر المصون، 147/10.
[٤١] – الدر المصون، 147/10.
[٤٢] –مفاتيح الغيب، 73/29.
[٤٣] –ينظر: الدر المصون، 147/10.
[٤٤] –مغني اللبيب، 292/6.
[٤٥] –مغني اللبيب، 293/6.
[٤٦] –القمر، 52.
[٤٧] –الدر المصون، 149/10.
[٤٨] – ابن هشام، مغني اللبيب، تح: عبد اللطيف الخطيب، التراث العربي، الكويت، 2000، 627/6.
[٤٩] – الخطيب، محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة، 2006، 283/2.
[٥٠] –التوبة، 62.
[٥١] –ينظر: الكتاب، 74/1.
[٥٢] –ينظر: مغني اللبيب، 68/5.
[٥٣] – الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، تح: زهير جعيد وآخرون، دار الفكر، بيروت، 2010، 450/5.
[٥٤] –الدر المصون، 75/6.
[٥٥] –القاسمي، محمد جلال الدين، تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، البابي الحلبي، 1957، ص3191.
[٥٦] – الألوسي، السيد محمود، روح المعاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت، 128/10.
[٥٧] –النساء، 80.
[٥٨] –الزمخشري، الكشاف، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998، 62/3.
[٥٩] –الكليات، ص266.
[٦٠] –مغني اللبيب، 671/6.
[٦١] –الأنبياء، 77.
[٦٢] –الكشاف، 157/4.
[٦٣] –البحر المحيط، 454/7.

[٦٤] -غافر، 29.
[٦٥] -الكهف، 43.
[٦٦] -هود، 30.
[٦٧] -البحر المحيط، 454/7.
[٦٨] -الأنبياء، 52.
[٦٩] -الأعراف، 138.
[٧٠] -الأنبياء، 53.
[٧١] -البحر المحيط، 298/8. روح المعاني، 64/20.

المصادر والمراجع:

أ) القرآن الكريم.

١- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الهدى، دت.
٢- ابن عطية، المحرر الوجيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت. ٢٠٠١.
٣- ابن هشام، مغني اللبيب، تح: عبد اللطيف الخطيب، التراث العربي، الكويت، ٢٠٠٠.
٤- ابن يعيش، شرح المفصل، تصحيح وتعليق جماعة من العلماء، المطبعة المنيرية، مصر، دت.
٥- الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧.
٦- الآلوسي، السيد محمود، روح المعاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت.
٧- الأنباري، أبو البركات، البيان في غريب أعراب القرآن، تح: طه عبد الحميد طه، دت.
٨- الأنباري، أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٥.
٩- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦١.
١٠- الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، تح: زهير جعيد وآخرون، دار الفكر، بيروت، ٢٠١٠.

١١- الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢.

١٢- الحلواني، محمد خير، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، ١٩٧٠.

١٣- الخثران، عبد الله، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣.

١٤- الخطيب، محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة، ٢٠٠٦.

١٥- الرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٦.

١٦- الزجاجي، أبو القاسم، اللامات، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥.

١٧- الزمخشري، الكشاف، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٨.

١٨- السامرائي، فاضل، معاني النحو، شركة العاتك للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣.

١٩- السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دت.

٢٠- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨.

٢١- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٩.

٢٢- الشاطبي، أبو إسحق، الموافقات، تح: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار ابن عفان، السعودية، ١٩٩٧.

٢٣- الطويل، السيد رزق، الخلاف بين النحويين دراسة، تحليل، تقويم، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٤.

٢٤- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥.

٢٥- الفارسي، أبو علي، الإغفال، تح: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٣.

٢٦- الفراء، معاني القرآن، تح: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣.

٢٧- الفيروزابادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ٢٠٠٥.

٢٨- القاسمي، محمد جلال الدين، تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، البابي الحلبي، ١٩٥٧.

٢٩- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٦.

٣٠- الكفوي، أبو البقاء، الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٨.

Sources and References

The Holy Quran.

1- Ibn Jinni, Abu al-
Fath Uthman, Al-Khasais, trans. Muhammad Ali al-Najjar, Dar al-Huda, d.t.

2- Ibn Atiyya, Al-Muharrir al-Wajeez, trans.
Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut. 2001.

3- Ibn Hisham, Mughni al-Labib, trans.
Abd al-Latif al-Khatib, Al-Turath al-Arabi, Kuwait, 2000.

4- Ibn
Yaish, Sharh al-Mufassal, corrected and annotated by a group of scholars, Al-Munira Press, Egypt, d.t.

5-Al-Afghani,

Saeed, In the Principles of Grammar, Al-Maktab al-Islami, Beirut, 1987.
6-Al-Alusi, Sayyid Mahmoud, Ruh al-Maani, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut, d.t.
7-Al-Anbari, Abu al-Barakat, Al-Bayan fi Gharib A'rab al-Quran, trans. Taha Abd al-Hamid Taha, d.t.
8- Al-Anbari, Abu Al-Barakat, Nuzhat Al-Albaa fi Tabaqat Al-Udabaa, ed. Ibrahim Al-Samarra'i, Al-Manar Library, Jordan, 1985.
9- Al-Anbari, Al-Insaf fi Masa'il Al-Khilaf Bayn Al-Nahwiyyin Al-Basra and Al-Kufiyyin, Al-Sa'ada Press, Egypt, 1961.
10- Al-Andalusi, Abu Hayyan, Al-Bahr Al-Muhit, ed. Zuhair Ja'id and others, Dar Al-Fikr, Beirut, 2010.
11- Al-Jurjani, Abdul Qaher, Al-Muqtasid fi Sharh Al-Idah, ed. Kazim Bahr Al-Marjan, Dar Al-Rashid, Iraq, 1982.
12- Al-Halwani, Muhammad Khair, The Grammatical Disagreement between the Basrans and Kufiyyin and the Book of Al-Insaf, Dar Al-Qalam Al-Arabi, Aleppo, 1970.
13- Al-Khathran, Abdullah, Stages of Development of Grammatical Lessons, Dar Al-Ma'rifah Al-Jami'iyah, Alexandria, 1993.
14- Al-Khatib, Muhammad Abdul Fattah, Controls of Grammatical Thought, Dar Al-Basa'ir, Cairo, 2006.
15- Al-Radhi, Sharh Al-Radhi on Al-Kafiyah Ibn Al-Hajib, Commentary: Youssef Hassan Omar, Qar University Publications Younis, Benghazi, 1996.
16- Al-Zajjaji, Abu Al-Qasim, Al-Lamat, trans. Mazen Al-Mubarak, Dar Al-Fikr, Damascus, 1985.

17- Al-Zamakhshari, Al-
Kashaf, trans. Adel Ahmed Abdel-Mawgoud and others, Al-Obeikan Library, Riyadh, 1998.
18-Al-Samarra'i, Fadhel,
Meanings of Grammar, Al-Atik Printing and Publishing Company, Cairo, 2nd ed., 2003.
19- Al-Sameen Al-Halabi, Al-
Durr Al-Masun fi Ulum Al-Kitab Al-Maknun, trans. Ahmed Mohammed Al-Kharrat, Dar Al-Qalam, Damascus, n.d.
20- Sibawayh, The Book, trans. Abdul Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 1988.
21- Al-Suyuti, Huma' Al-Hawami' Fi Sharh
Jami' Al-Jawami', trans. Abdul Aal Salem Makram, Dar Al-Buhuth Al-Ilmiyyah, Kuwait, 1979.
22- Al-Shatibi, Abu Ishaq, Al-
Muwafaqat, trans. Bakr bin Abdullah Abu Zaid, Dar Ibn Affan, Saudi Arabia, 1997.
23- Al-Tawil, Al-Sayyid Rizq, The
Disagreement between Grammarians: Study, Analysis, Evaluation, Al-Faisaliah Library, Mecca, 1984.
24- Al-Akbari, Al-
Lubab fi Ilal Al-Bina' wa Al-I'rab, trans. Ghazi Mukhtar Tulaymat, Dar Al-Fikr, Damascus, 1995.
25- Al-Farsi, Abu Ali,
Al-Ighfal, trans. Abdullah bin Omar Al-Hajj Ibrahim, Cultural Complex, Abu Dhabi, 2003.
26-Al-Farra', The Meanings of the
Qur'an, trans. Muhammad Ali Al-Najjar and Ahmad Yusuf Najati, Alam Al-Kutub, Beirut, 1983.
27-Al-Fayruzabadi, Al-
Qamus Al-Muhit, trans. Office of Heritage Investigation at Al-Risala Foundation, Foundation Al-Risala, Beirut, 8th ed., 2005.
28- Al-Qasimi, Muhammad Jalal al-Din, Al-Qasimi's

Interpretation called Mahasin al-Ta'wil, trans. Muhammad Fu'ad Abd al-Baqi, Al-Babi al-Halabi, 1957.
29- Al-Qurtubi, The
Compendium of the Rulings of the Qur'an, trans. Abdullah bin Abd al-Muhsin al-Turki, Al-Risala Foundation, Beirut, 2006.
30- Al-Kafwi, Abu al-Baqa', Al-Kulliyyat Dictionary of Linguistic Terms and Differences, trans. Adnan Darwish and Muhammad al-Masri, Al-Risala Foundation, Beirut, 2nd ed., .1998